

التداول السلمي للسلطة

من البرنامج السياسي لـ
جمعية العمل الإسلامي

2

نحو ديمقراطية شاملة

سلسلة



تمهيد

لقد مرت تجربة العمل السياسي بالعديد من المنعطفات والتحويلات، وتمر في هذه المرحلة بفترة تحول تاريخية حرجة وحساسة في آن معا.

ومن الواضح أن ما سمي بالمشروع الإصلاحية قد تمخض عن تكريس التفرد بالسلطة والاستئثار بها بشكل خطير ومرعب.. وأصبحت البلاد تحت مشروع «الابتلاع الكامل» وبشكل مقنن، هذا ناهيك عن إستراتيجية التمييز السيئة التي لا تزال تجري وفق خطة منظمة وبإرادة واضحة لا لبس فيها ولا غبار عليها.

ونظرا للتاريخ الطويل من نضال الشعب لنيل حقوقه المشروعة في المشاركة الفعلية في إدارة دفة الحكم والبلاد، ولتفاقم الأزمات التي يعاني منها الوطن منذ أمد ليس بقصير، وتفشي الفساد الإداري والمالي، والاستفراد المطلق بالسلطة، والرغبة في الاستحواذ على كل شي، فإن أية آمال لقيام نظام منصف وعادل تكون ضئيلة بل ومعدومة.



ومن هنا فإننا عند وضعنا لهذا المشروع «التداول السلمي للسلطة» كجزء من برنامجنا السياسي أخذنا بعين الاعتبار ثلاثة عوامل أساسية وهي: قراءة تاريخ الصراع السياسي بين السلطة والشعب طوال العقود الماضية، وكذا قراءة المعطيات الراهنة للأوضاع السياسية المتردية والتي تتسم بالانفراد والاستئثار بالسلطة واعطائها الأولوية القصوى على حساب الوطن. وما ينتج عن ذلك من قضايا وأزمات يعاني منها الوطن برمته.

حيث من مجمل تلك القراءات تعززت القناعة لدينا بأن أي مشروع جاد يستهدف صلاح الوطن وسلامته لا بد أن ينطلق من أساس تعزيز قوة نظام المسائلة والمحاسبة وبالذات لمن يتحملون مسؤولية الحفاظ على مقدرات هذا الوطن.

ولكي يتحقق ذلك لا بد أن يكون من في السلطة التنفيذية تحت نظام رقابي صارم وحاسم.

وعلى ضوء خبرتنا مع السلطة الحالية فإن الأمل بقيام نظام رقابي مسؤول يضع الوطن فوق كل اعتبار مسألة غير قابلة للتحقق



إلا بإيجاد تغيير جذري وحقيقي في الأنظمة التي تحكم بها البلاد، ولذلك فإن مشروعنا «التداول السلمي للسلطة» هو بمثابة المقدمة والخطوة الأولى نحو ذلك التغيير، والذي ينطلق أساساً من تعزيز مؤسسات الوطن الرقابية، التي يتم من خلالها حماية مقدرات وثروات هذا الوطن. وبالتالي قيام وطن تسوده العدالة الاجتماعية والمساواة وخال من التمييز والقهر والجور والعسف السياسي.

أهمية المشروع

وتتبع أهمية مشروع «التداول السلمي للسلطة» من عوامل عديدة أهمها مايلي:

١- إن «التداول السلمي للسلطة» هو المقدمة الأساسية لقيام نظام سياسي عادل ومنصف، تتحقق من خلاله قيام دولة دستورية ذات ثلاث سلطات مستقلة عن بعضها البعض، سلطة تشريعية تقوم على عاتقها مهام الرقابة والتشريع، وسلطة قضائية ذات قوة قضائية مستقلة، وسلطة تنفيذية مسؤولة ومسؤولة كاملة أمام السلطتين التشريعية والقضائية.

٢/ إن التداول السلمي للسلطة هو الطريق الوحيد لحل جميع الأزمات والملفات العالقة ومنها الأزمة الدستورية والبطالة والتمييز والفساد المالي والإداري.

٣/ إن مشروع «التداول السلمي للسلطة» هو المشروع الوحيد الذي يعطي أملاً للوقوف أمام احتكار السلطة التنفيذية.

٤/ إن استمرار الوزارة وعددا من الوزراء لأكثر من ثلاثة عقود ونصف قضية لا تتناغم مع أبسط درجات الانفتاح والإصلاح المزعومة،



ولا تستقيم مع التوجه العالمي نحو تحقيق مزيداً من المشاركة الشعبية وتكريس مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وقيام دول المؤسسات والقانون.

٥/ إن تحقق «التداول السلمي للسلطة» وكما أثبتته التجارب في كافة أنحاء العالم التي يتم فيها تداول السلطة بشكل سلمي هو الضمان النهائي والأكيد للخروج من نفق الأزمات الحرجة والوصول بالأوضاع السياسية في البلاد إلى حيث ينعم الجميع بأجواء الأمن والسلام والانفتاح والتعايش، بدل الاحتكار والاستفراد والهيمنة والوصاية على الشعب والذي يقود البلاد إلى هاوية الصراعات والفتن بمختلف أشكالها وألوانها.

٦/ أن «التداول السلمي للسلطة» هو استحقاق وطني لا بد من تحقيقه وانجازه على أرض الواقع في إطار من عملية التمكين السياسي للقوى الوطنية، التي لا بد من إتاحة الفرصة الحقيقية لها لطرح برامجها وخططها التنموية أمام أبناء هذا الوطن، وهو السبيل الوحيد لخلق جو ايجابي من المنافسة في طريق التنمية الشاملة والازدهار الحقيقي للوطن، في جو من الشفافية وقوة القانون والمسائلة والمسؤولية.



أهداف المشروع

- ١- الوصول بالحركة السياسية في البحرين إلى الأمام حتى تحقيق المشاركة الشعبية الكاملة في الحكم بصورة فعلية.
- ٢- ضمان قيام نظام تسود فيه قيم العدالة والمساواة والإنصاف على أساس المواطنة.
- ٣- المحافظة على المكاسب والإنجازات التي حققتها شعبنا عبر مسيرته الجهادية الطويلة المتواصلة والمستمرة حتى الآن.
- ٤- القضاء على الفساد المالي والإداري الناشئ من الاستفراد والاستئثار المطلق بأدوات الحكم والسلطة.



المعوقات والتحديات أمام تحقيق المشروع

إن المعوق والتحدي الأساسي أمام مشروع «التداول السلمي للسلطة» يكمن في إصرار فئة معينة تتمثل في العائلة الحاكمة على احتكار «السلطة» باعتبارها إرثا مملوكا لها، وحقا مطلقا لا ينبغي ليس الاقتراب منه وإنما لا ينبغي حتى مجرد التفكير فيه. فالعرش والسلطة لها الأولوية الأولى والأخيرة لدى العائلة الحاكمة وليس الوطن. ولذلك ستسعى هذه الفئة للوقوف سدا أمام أي محاولة تدعو لتداولية السلطة. وستعتمد إلى كل وسائل القمع والارهاب في سبيل القضاء على هذا المشروع وإسكات المطالبين به.



العوامل المساعدة لتحقيق أهداف المشروع

رغم المعوق الظاهري الكبير أمام تحقيق مشروع «التداول السلمي للسلطة» إلا أن هناك عوامل هامة وكبيرة أيضا تجعل من المؤكد تحقيق معظم أهداف المشروع، وهذه العوامل هي:

١- الظروف الدولية والمناخ السياسي العالمي الملائم والمنسجم مع مثل هذا التحرك، والذي يعتبر العمل على مثل هذا المشروع استثمارا وتوظيفا أمثل لها.

٢- جهوزية الشارع السياسي بل وتقدمه على المعارضة السياسية في حركته واستعداده للوقوف والدعم والمساندة لمثل هذا المشروع.

٣- رسالتنا المتصلة بتحقيق مجتمع العدالة والمساواة والإنصاف التي تحتم علينا أهمية الوصول بحركة المجتمع إلى حيث قيام دولة تتمتع بمزايا العدالة والمساواة والإنصاف والقائمة على مبادئ المشاركة الشعبية الحقة وسلطة القانون العادل والمنصف.

الأولويات الوطنية

هناك جملة من الأولويات الوطنية التي ينبغي التركيز عليها، والعمل على دفع حركة المجتمع لتدور حولها بشكل محوري مما يسهم في تعزيز حركة المطالبة بها وتحقيقها بعون الله تعالى وهي:

١- المشاركة الكاملة وغير المنقوصة في إدارة البلاد: وذلك من خلال وجود دستور عقدي يفضي إلى خلق بيئة سياسية ملائمة يتم فيها الفصل التام بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وبحيث أن لا تحصن الحكومة أو أي شخص مهما كانت منزلته من المسائلة الحقيقية، بل أن تكون مسائلة الحكومة وحماية مقدرات وثروات الوطن واحدة من أهم وأخطر مسؤوليات السلطة التشريعية والقضائية في البلاد في المرحلة المقبلة.



٢- التشريع: وجود سلطة تشريعية ممثلة لإرادة الشعب عبر الانتخاب المباشر الكامل وعلى أن تكون لها السلطة الكاملة للتشريع وسن القوانين. والتي تضع سنن الشريعة الإسلامية السمحاء ومصصلحة الوطن وكرامة المواطن البحريني فوق كل اعتبار واساسا في تشريعاتها.

٣- القضاء: وجود سلطة قضائية مستقلة عادلة ونزيهة تقوم بحماية المنجزات والمكتسبات الوطنية دون أن تكون هناك حماية أو حصانة لأحد فوق القانون.

٤- الحريات العامة: حماية الحريات العامة والتقدم في مستوياتها في إطار من التعددية والتسامح والقيم الإسلامية والوطنية العامة المشتركة وتعزيزها من خلال الاحترام الكامل والشامل لحقوق الإنسان.

٥- المواطنة المتساوية: غرس وحماية المصالح الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على أساس المواطنة المتساوية ولا غيرها من خلال:

أ- مقاومة التمييز الطائفي والممارسات المبنية على أساسه ومنها سوق العمل والتوظيف ومنع التلاعب بديموغرافية الوطن من خلال التجنيس السياسي العشوائي.

ب- الوقوف أمام نهب الأراضي البرية والبحرية التي تمس المصلحة الاقتصادية الإستراتيجية للوطن.

ت- مواجهة الفساد الأخلاقي الذي يتنافى مع مبادئ الشريعة الإسلامية والأعراف والتقاليد الاجتماعية، ومحاربة انتشاره من خلال المطالبة بسن قوانين عقابية رادعة للمسؤولين عن ترويج هذه الآفة الهدامة في مجتمعنا المسلم المحافظ.

ث- العمل على إيجاد حل لمشكلات المواطنين الأساسية والمتعلقة بالعمل والإسكان وحل مشكلة الفقر الناجمة عن سياسات التمييز الطائفي والفساد الإداري والمالي والاستفراد بالسلطة دون حسيب أو رقيب.

٦- الشفافية: التأكيد على مبدأ الشفافية والإفصاح عن البيانات وبالذات المتصلة بقضايا المال العام من خلال مقاومة ومحاسبة المسؤولين والمتورطين في قضايا الفساد الإداري والمالي.

بعض آليات المشهوع

أولاً: توظيف كافة أدوات العمل السياسي لتحقيق تداولية السلطة ووقف احتكارها، وذلك من خلال الدعوة إلى قيام الأحزاب السياسية كخطوة أولى في طريق قيام وطن العدالة والمساواة والحرية.

ثانياً: تحريك الشارع والرأي العام للضغط على السلطة من خلال الممارسات السلمية المتاحة كالمسيرات والاعتصامات والنشر والخطابة وإقامة الندوات والمؤتمرات، وتكثيف الحضور الإعلامي لتوضيح المواقف.

ثالثاً: العمل على مشروع ايجاد مركزي يستهدف مشاركة الشعب وكافة أبناء الوطن بالدعوة والمطالبة بالتداول السلمي للسلطة.

رابعاً: تشكيل اللجان الوطنية المتخصصة لحمل الملفات العالقة كالبطالة والإسكان والتمييز والتجنيس العشوائي.

خامساً: توسيع التحالفات مع كافة الأطراف والاتجاهات من أجل تعزيز حركة المطالبة بالتداول السلمي للسلطة ضمن دائرة أوسع من الحريات والمشاركة السياسية.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يسدد خطانا لمراضيه ويجنبنا معاصيه، ويرزقنا الاخلاص في العمل، وهو ولي التوفيق.

والحمد لله رب العالمين



جمعية العمل الإسلامي
الدائرة الإعلامية